مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية (دراسة حال شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق)
اسم الكاتب: د. لطيف زيود، ريم علي عيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4255
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية (دراسة حال شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق)

الدكتور لطيف زيود*
ريم علي عيسى**

(تاريخ الإيداع 7 / 10 / 2010. قُبِل للنشر في 16 / 1 / 2011)

□ ملخّص □

يجسد الإفصاح في المحاسبة عملية تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف ذات المصالح الحالية أو المستقبلية بتلك الوحدات. ومن هنا يعد الافصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، من دون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

يهدف إعداد التقارير المالية السنوية إلى تقديم معلومات عن الأنشطة المختلفة للشركة والوضع المالي لها ونتيجة أعمالها والتغييرات الحاصلة في مركزها المالي لمجموعات مختلفة من المستخدمين. وهو ما يشير إلى الدور الأساسي الذي باتت تلعبه المحاسبة كنظام للمعلومات. وقد حاولت العديد من النظريات تفسير الأسباب وراء قيام الشركات بتامين معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم.

تبرز أهمية البحث في كون المعلومات أساساً وعاملاً هاماً في عملية اتخاذ القرار، وهو أمر تزداد أهميته نتيجة التطورات الاقتصادية التي تشهدها سورية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. وهذا يكسب عملية وصف وتقييم الافصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للشركات السورية أهمية كبيرة، عبر دراسة حالة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، ورصد أهم العوامل المؤثرة فيه.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، العوامل المؤثرة بالإفصاح.

* أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

Accounting Disclosure & Its Affecting Factors in the Syrian Corporate Companies (A Case Study on the United Group Company for Publication, Advertising, and Marketing)

Dr. Ltif Zayoud*
Reem Ali Issa**

(Received 7 / 10 / 2010. Accepted 16 / 1 / 2011)

□ ABSTRACT □

Disclosure is used in accountancy as an expression of presenting necessary information about the economic units to the present and potential stakeholders. So that, accounting disclosure is one of the communication tools. Without communication, there will be no benefits from the outputs of the accounting system.

The preparation of the annual financial reports is aimed to provide information on the various activities of the company, its financial position and results of its operations and all changes which may happen in its financial position for different groups of users. This refers to the basic role of the accountancy as a system for information. Thus, many theories have tried to explain why companies may provide information beyond all system limits.

The importance of the research is basically raised from the fact that the information is an important factor in the decision making process, which becomes more important according to the Syrian economic developments in light of global economic openness. This will give a great importance to the description and evaluation process of the accounting information disclosure in the annual financial reports of the Syrian firms; this is by the means of the case study of the United Group of publication, advertising, and marketing, and by monitoring the most important factors influencing it.

Key Words: Disclosure, Factors Affecting Disclosure

***Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia , Syria.**
****Postgraduate, Department of Accountancy, Student Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمّة:

أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى تنامي في حجم المشروعات، وأصبحت أنشطتها ذات علاقة تبادلية معقدة، مما زاد الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لأطراف عديدة، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية، فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية[1].

مشكلة البحث:

إن طبيعة التوجهات الاقتصادية القائمة على المزيد من الحرية والمنافسة، والتي تعكس اهتماماً مضطرداً بفرص الاستثمار، وبالتالي بأهمية المعلومات المنشورة في التقارير المالية للشركات، وبشكل خاص بالنسبة للمستثمرين المحتملين أو المتوقعين، الامر الذي يزيد بدوره من أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات لتلك الجهات. وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤالين الرئيسين التاليين:

1. هل تعتمد المجموعة المتحدة للإعلان والنشر والتسويق نموذجاً محدداً للإفصاح عن المعلومات المحاسبية يستند إلى إحدى نظريات الإفصاح المحاسبي؟

2. ما هي العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للمجموعة المتحدة ؟

أهمية البحث واهدافه:

انطلاقاً من هدف التقارير المالية الذي يكمن في تأمين المعلومات المحاسبية لمجموعات مختلفة من المستخدمين بما يساعدهم على اتخاذ قرار الاستثمار، ونظراً للدور الحاسم الذي تلعبه تلك المعلومات في عملية اتخاذ القرار؛ فإن أهمية الدراسة تنبع من أهمية إلقاء الضوء على عملية الإفصاح عبر دراسة التقارير المالية لإحدى الشركات المساهمة السورية (المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق)، ومن محاولتها البحث في مدى ملاءمة ممارسات الإفصاح، والعوامل المؤثرة عليها.

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

1. وصف نموذج الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق.

2. تحديد العوامل المؤثرة في مدى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركة المجموعة (كالحجم، نوع النشاط، هيكل الملكية، نوع مراجع الحسابات الخارجي، الربحية).

[1] حمد، محمد نجيب. دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005 لغرض زيادة فاعلية مصداقية ممولي الضرائب، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر،2007،7.

منهجية البحث:

تعتمد الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي خلال عرضها لمفهوم الإفصاح، وأهميته، ونظرياته، وأنواعه، والعوامل المؤثرة فيه. كما تعتمد على منهج دراسة الحالة حيث يقدّم هذا المنهج إمكانية لفهم نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، كما يساهم في تحديد طبيعة وحجم العوامل المؤثرة فيه.

الدراسات السابقة:

- دراسة منشورة بعنوان "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية". أعدها الباحث سعد محمد مارق عام 2005[2]، وهدف إلى قياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. وتوصل إلى قناعة بوجود دلالة على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية.
- دراسة للباحث طلال سجيني نشرت عام 1998[3]، بعنوان " قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ". اعتبر الباحث أن الإفصاح يلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، والتي تستخدم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان. وخلص الباحث إلى أنه وبالرغم من أن هذه الشركات تهتم كثيراً بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأسمال الشركة، والمعلومات المالية، والمعلومات العامة، إلا أنها لا تعطي القدر المطلوب من الأهمية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتطورات الحديثة والمستقبلية للشركة.
- دراسة أعدها Wallace عام 1988[4] بعنوان " نظام التقرير المالي للشركات في نيجيريا". هدفت هذه الدراسة إلى تقديم عرض موجز عن تطور قوانين المحاسبة والتقرير المالي الرئيسة في الدول النامية من خلال دراسة حالة نيجيريا، وفحص بعض العوامل الرئيسة المؤثرة في بيئة العمل فيها. وقد توصل الباحث إلى أنه، ونسبياً، لا يتم الالتزام بنوعية المعلومات المرغوبة ويتم التخلي عنها لصالح نوعية أخرى غير مناسبة تماماً لاحتياجات المستخدمين، لكنها مرغوبة في مهنة المحاسبة كمكونات للتقرير.
- دراسة أعدتها الباحثة رولا لايقة، ونشرت عام 2006[5] بعنوان " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري". حيث هدفت إلى دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية، والحكم على درجة الإفصاح فيها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وذلك عبر دراسة حالة المصرف التجاري السوري.

---

[2] مارق، سعد. قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 173،2008 ، 175.

[3] سجيني، طلال. قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، 1998، 105.

[4] WALLAC, R.S.O.,Corporate Financial Reporting In Nigeria, Accounting & Business Research, London, UK, Vol.18,No.72 ,Autumn, 1988.

[5] لايقة، رولا. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 28،العدد 2،2006.

حيث توصلت إلى عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف في تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين.

- في حين يهدف البحث إلى وصف الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات المساهمة السورية عبر دراسة حالة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، ويختلف البحث عن الابحاث السابقة في استعراض مفهوم الإفصاح المحاسبي وفق النظريات الحديثة، وتناول بعض العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي في حدود الحالة المدروسة .

مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته:

يعدّ الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، إذ من دون الاتصال لن تكون هناك منفعة من مخرجات النظام المحاسبي.[6] ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات بالتحوّل النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بغرض حماية مصالح الملاك عبر مسك الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساس توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات[7].

هذا وتختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح عن المعلومات وحدود ذلك الإفصاح، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية[8]. وفي هذا الإطار فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة وذات المصداقية يؤدي إلى تخصيص كفء للموارد الاقتصادية [9]. فهو يعد عنصراً حاسماً في تأكيد التوزيع الفعال للموارد في المجتمع، وفي تقليص حالة عدم تماثل المعلومات بين الشركة وحملة الأسهم [10].

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية إلى ثلاثة عوامل أساسة:[11]

1. أنها تفصح عن متغيرات تقع ضمن دائرة اهتمام عدة أطراف بصورة مباشرة.
2. تعد القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتماداً.
3. تكلفة الحصول على المعلومات من القوائم المالية منخفضة نسبياً، إذ إنّ تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين المختلفين تفوق بكثير تكلفة إعداد القوائم المالية.

ترى الباحثة أن أهمية الإفصاح تنبع من أن مخرجات النظام المحاسبي هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة عن الشركة . كما أنه يصف ويقيم المنشأة بصورة موضوعية ويلبي طموحات المهتمين فيها.

تعريف الإفصاح:

تعددت تعاريف الإفصاح المحاسبي، إذ تناوله العديد من الكتّاب والباحثين، وكذلك الجمعيات والهيئات المعنية بشؤون المحاسبة، وفيما يلي تعرض الباحثة عدداً منها:

---

[6] **أبو زيد ، محمد المبروك . *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية* ،مطابع الدار الهندسية ، القاهرة ، مصر،2005، 577.**

[7] **الحيالي، وليد ناجي. النظرية المحاسبية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 368.**

[8] **النعيمي، سنان سالم قاسم . *تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة*، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد،العراق، 2004، 15.**

[9] **DURKEE, D. ,GROFF.J. , BOATSMAN, J., *The Effect of Costly versus Costless Pension Disclosure on Common share Prices: The case of SFAS,36*. Journal of Accounting Literature , 1998.pg 198.**

[10] **POPA, Adina, BLIDISEL, Radica , BOGDAN ,Victoria, *Transparency and Disclosure Between Theory & Practice, a Case Study of Romania*. Published by Budapest Tech Keleti Karoly Faculty of Economy, Hungry , 2009 ,pg 4.**

[11] **FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*, Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs. 1986,pg 205.**

يعد (Moonitz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا للإفصاح، إذ عرّفه بالقول:" يجب على التقارير المالية أن تظهر جميع المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضلّلة، وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع الوحدة".[12]

كما عرّفه(Thompson) باعتباره:" عرض معلومات عن نشاط الشركة عبر القوائم المالية، وبشكل شفاف ومفصح عما هو ضروري لجعل تلك القوائم غير مضللة".[13]

ومن جهة أخرى عرّفه (مطر) على أنه:" إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل، ويرتبط الإفصاح هنا بصلة وثيقة مع شكل ومحتوى القوائم المالية التي تجعل تلك القوائم ذات قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية".[14]

من خلال التعاريف السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي، ترى الباحثة أنها تشترك في العناصر الآتية: المعلومات، أدوات عرض المعلومات، والمستخدمين. إلا أنها تتفاوت في تحديدها لكل عنصر إذ لا يمكن اعتماد مصطلح موحد للإفصاح، فهو يختلف تبعاً للغرض وللفئة المستفيدة.

المقومات الأساسية للإفصاح:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية:

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تنبع أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية من اختلاف الاغراض التي ستستخدم فيها تلك المعلومات.[15] ورغبة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في تحديد أدقّ للمستخدم المستهدف، اعتبر أنه، وبناءاً على الغرض الأساس للقوائم المالية، يجب تصميم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم، لكن مع التركيز بشكل رئيس على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين، والدائنين.[16]

2. الهدف من استخدام المعلومات المحاسبية: تعدّ خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدِّد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وهي تتطلب وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيس لاستخدام هذه المعلومات.[17]

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: لتفادي القيود والمحدّدات التي من شأنها التأثير على طبيعة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية لابد من إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي تحكم إعداد هذه القوائم.[18] وذلك عبر أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على سواها من الخواص الأخرى للمعلومات، باعتبارها المعيار الرئيس للمعلومات التي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح.[19]

---

[12] **MOONTIZ, M, *The Basis Postulates of Accounting*, Accounting Research Study,AICPA, No.1, New York, 1961, p48, 50.**

[13] **THOMPSON, Paul.; YEUNG, Matthew C.H.., *The determinants of transparency for Singaporean listed companies,* research published in university of Nottingham, Malaysia campus magazine, 2003, p1.**

[14] **مطر، محمد عطيه، الحيالي، وليد ناجي، الراوي، حكمت. *نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات*، دار حنين، عمان، الأردن، ط1، 1996، 370 ،.371**

[15] **CARL, T. Devine. *Some Conceptual Problems in Accounting Measurement,* research in Accounting Measurement Edited by R. Jaedicke and Y. Ijiri. A.A.A. Evanston, Fall. 1961 , p191.**

[16] **AICPA, *A Study Group on the Objectives of Financial Statement*. AICPA, N.Y, Oct. 1973, p17.**

[17] **American Accounting Association , *A Statement of Basic Accounting Theory* . A.A.A Evanston, ILL, 1966, p7.**

[18] **الحيالي، وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، 376،377.**

[19] **BEDFORD, Norton M. *Extensions of Accounting Disclosure,* Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs. N.J. 1973, p67.**

4. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية، تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركّز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[20]

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: ينبغي عرض البيانات سنوياً على أقل تقدير، ويجب الإفصاح عن السبب في حال كانت الفترة المستخدمة أقصر أو أطول من سنة.[21] وتقضي الأعراف المحاسبية بأنه يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالسنة المالية بعد انتهائها ومن دون تأخير غير مبرر.[22] وقد شدّد مجلس المبادئ المحاسبية APB على أهمية عنصر التوقيت إذ أشار إلى ضرورة إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت المناسب إذ إنّ التأخير في وصولها قد يؤثر على قراره.[23]

نظريات الإفصاح المحاسبي:

إن تطور المحاسبة مرتبط بالمسائل المتصلة بتطور الأسواق والشركات.[24] وترى الباحثة أن ارتباط المحاسبة بتطور الأسواق يبين الدور الأساس الذي باتت تلعبه كنظام للمعلومات وهو ما حاولت العديد من النظريات تفسيره، إذ يمكن تمييز العديد من الأسباب وراء قيام الشركات بتأمين معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم. وقد حاولت بعض النظريات شرح تلك الأسباب من خلال إطار نظري محكم، علماً أنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على شرح ظاهرة الإفصاح بشكل كامل بمفردها.[25]

وفيما يلي ستعرض الباحثة بعض النظريات التي تناولت الإفصاح المحاسبي:

1. نظرية الوكالة : طبقاً لهذه النظرية ينظر إلى الشركة على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية بين مجموعة من الأطراف ذوي المصالح المتعارضة في تلك الشركة. وتنشأ عن تلك العلاقات التعاقدية مجموعة من المشاكل اصطلح على تسميتها بمشاكل الوكالة والتي تنتج عن سعي كل طرف من تلك الأطراف إلى تعظيم منفعته الذاتية حتى على حساب المنفعة الذاتية للأطراف الأخرى.[26]تتمثل المشكلة الأولى بمشكلة الوكالة عندما:

1. تتعارض رغبات وأهداف الطرف الرئيس والطرف الوكيل.
2. يكون من الصعب والمكلف على الطرف الرئيس أن يثبت ما يقوم به الطرف الوكيل فعلياً.

والمشكلة الثانية هي مشكلة تقاسم المخاطر التي تنشأ عندما يكون للطرف الرئيس والوكيل مواقف مختلفة من المخاطر، والمشكلة تكمن في وجود حلول مختلفة بسبب اختلاف أولويات المخاطر بالنسبة لكل منهما. مما يجعل حالة

---

[20] **الحيالي، وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، 379.**

[21] **MIRZA, Abbas Ali. ; HOLT, Graham G. ; ORIL, Magnos.** ***International Financial Reporting Standards Workbook & Guide*****., Jhon Wiley &Sons, inc, New Jersy,2006 ,p15.**

[22] **سعيد، أمجد صابر.** ***الكشوفات المالية للشركات المساهمة ومتطلبات العرض والإفصاح في ظل قانون الشركات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 و5*****،مجلة كلية الرافدين، العراق، عدد غير معلوم، 268،1999.**

[23] **مطر، محمد.** ***المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح و التحليل*****، دار حنين، عمان، الأردن، 1993، 127.**

[24] **BRICKER, Robert. ; CHANDAR, Nadini.** ***On Applying Agency Theory in Historical Accounting Research*** **Business and Economic History ,Volume Twenty-seven, no. 2, Winter 1998, pg 486.**

[25] **LEVENTIS, S. Weetman.** ***Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in an European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange*****, paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000.**

[26] **عبيد، ابراهيم السيد.** ***دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري*****. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 70، 213،2008.**

عدم تماثل المعلومات بين الوكيل (الشركة) والأصيل (حملة الأسهم) أساس مشكلة العلاقة التعاقدية بينهما.[27] بناءاً عليه ترى الباحثة أن المشكلة الرئيسة تكمن في احتمال انحياز الوكيل لتحقيق مصالحه الشخصية انطلاقاً من قدرته على الوصول إلى المعلومات وهو ما يصعب على الموكل تحقيق الرقابة عليه لاسيما في الشركة المدرجة في السوق المالية التي يكون عدد مساهميها كبيراً.

2. نظرية التكاليف السياسية: التكاليف السياسية هي التكاليف الناشئة عن بعض الفئات الخارجية، القادرة على التأثير على الوحدة الاقتصادية عبر الضغوط السياسية. على سبيل المثال إذا أقرت الشركة أرباحاً عالية، هذا يمكن أن يستخدم كذريعة للنقابات في ضغطها للحصول على حصة اكبر من الارباح لزيادة الأجور. وهو مايدفع الشركات إلى إتباع أساليب محاسبية لتخفيض الدخل.[28]كذلك فإن السياسيين يملكون السلطة للتأثير على إعادة توزيع ثروة الشركات، عبر الضرائب المفروضة على الشركات، والأنظمة، والإعانات، وما إلى ذلك.[29] إن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية (والتي تعتمد على حجم الشركة بشكل كبير) تقوم، على الأرجح، بالإفصاح عن معلومات أكثر.[30]وترى النظرية أن الشركات الأكبر حجماً يرجح استخدامها الخيارات المحاسبية لتخفيض الأرباح المصرح عنها، وبشكل أكبر من الشركات الصغيرة.[31] ترى الباحثة أن مقدار التكاليف السياسية يعتمد بشكل كبير على حجم الشركة وطبيعة نشاطها. والإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية من شأنه أن يساعد تلك الشركات على تجنب التكاليف الناجمة عن الاستجابة للضغوط السياسية، أو تلك الناجمة عن مقاومتها.

3. نظرية الإشارة: تقوم نظرية الإشارة على بعض السلوكيات الظاهرة التي تتفاعل من خلالها معلومات المرسل والمتلقي في عملية تقييم بعضها بعضاً. وهي تفترض أن التكلفة تساعد في ضمان موثوقية الإشارة التي تتضمنها تلك المعلومات.[32] تشير نظرية الإشارة، في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات، إلى أن الشركات الجيدة ذات الأداء الأفضل تستخدم المعلومات المالية لإرسال إشارات إلى السوق.[33]وقد أظهرت دراسة Spence 1973 أن تكاليف الإشارة تكون أعلى بالنسبة للشركات السيئة منها بالنسبة للشركات الجيدة. وهو ماقد يجعل النوع السيء يرى أن الإشارة لا تستحق الجهد وليست موثوقة.[34]والتكاليف الكبيرة التي تتطلبها عملية ارسال إشارة جيدة تميز الشركة الجيدة عن السيئة و تحفز المدراء للإفصاح عن المعلومات الخاصة بشكل طوعي. وذلك بسبب ما يتوقعونه جراء ذلك من توفير إشارة جيدة للسوق ، وهو ما يخفض حالة عدم تماثل المعلومات.[35] ترى الباحثة أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يشكل الإشارة الأكثر مصداقية التي يمكن أن ترسلها الشركة حول أدائها، فبقاء الإشارة جديرة بالثقة يتطلب تكاليف عالية بالنسبة للشركات الجيدة والسيئة على حد سواء.

---

[27] عبيد، ابراهيم السيد. المرجع نفسه، 214.

[28] WATTS, R.L. ; ZIMMERMAN, J.L. *Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards*, The Accounting Review, Vol. 53, No 1, 1978,pg.115.

[29] WATTS, R.L. ; ZIMMERMAN, J.L.. J.L., lbid.115.

[30] WATTS, R.L. ; ZIMMERMAN, J.L.., lbid.116.

[31] WATTS, R.L. ; ZIMMERMAN, J.L.. ,*Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective*, The Accounting Review, ,1990,65(1), 131-156.

[32]ZAHAVI, Amotz. *The fallacy of conventional signaling*. Philosophical Transactions: Biological Sciences,1993, 340:227–30.

[33] ROSS, S. ,'*The determination of financial structure: the incentive-signalling approach,* Bell Journal of Economics, 1977,8(1): 23-40.

[34] SPENCE, MICHAEL , *Job Market Signaling. Quarterly Journal of Economics* ,1973,87 (4): 355–374.

[35] Ross, S. , optic.7.

4. النظرية الشرعية: النظرية الشرعية تملك ميزة على غيرها من النظريات، في أنها توفر استراتيجيات إفصاح يمكن أن تستخدمها المنظمات من أجل إضفاء شرعية على وجودها الذي قد يخضع للاختبار.[36] فالنظرية الشرعية مستمدة من مفهوم الشرعية التنظيمية التي عرفت على أنها: شرط أو حالة توجد عندما يتوافق نظام قيمة المنشأة مع نظام القيمة لأكبر نظام اجتماعي تكون المنشأة جزءاً منه. وعندما يكون هناك تفاوت، فعلي أو محتمل، بين نظامي القيمة القائمين يكون هناك تهديد لشرعية المنشأة.[37] إن الإفصاح عن المعلومات، من وجهة نظر النظرية الشرعية، هو أداة تستخدمها المنظمة لتبدو أنها تعمل بشكل متناغم مع قيم المجتمع، وتقدم صورة مسؤولة اجتماعياً، بهدف اكتساب أو الحفاظ على الشرعية الاجتماعية.[38]ترى الباحثة أن رغبة الشركات في اتباع الأساليب والطرق التي تضفي على وجودها المزيد من الشرعية، في إطار قواعد المجتمع الذي تعمل فيه، يمثل الدافع الأكبر الذي يحفز إداراتها للتقرير عن المعلومات بشكل طوعي انطلاقاً من فكرة تعاقد المنظمة والمجتمع.

5. نظرية تكاليف الملكية: إن قرار الشركة بالإفصاح عن المعلومات يمكن أن يضرّ بموقعها التنافسي في الأسواق .[39] لذلك، وفي ظل وجود تكاليف الملكية، يجب على الشركة مقايضة الآثار الإيجابية للإفصاح مقابل الآثار السلبية الناتجة عن تزايد التكلفة.[40] إنَّ عواقب الإفصاح تعتمد على عوامل أخرى، مثل طبيعة تنافس السوق، ونوعية المعلومات الخاصة، وتهديد دخول شركات جديدة للسوق.[41] إنّ نظرية تكاليف الملكية تعتبر أن الشركات تحدّ من الإفصاح الاختياري عن المعلومات للسوق المالية بسبب تكاليف الإفصاح ذات الصلة (تكاليف الملكية)، وتلك التكاليف لا تتضمن فقط تكاليف تحضير ونشر المعلومات، بل تتضمن أيضاً التكاليف الناجمة عن الكشف عن تلك المعلومات والتي يمكن أن تستخدم من قبل المنافسين وأطراف أخرى بطريقة مؤذية لمصالح الشركة المفصحة.[42]

بناءً على نظريات الإفصاح المحاسبي، ترى الباحثة أن معظم دوافع الإفصاح تتمحور حول الحاجة إلى زيادة رأس المال، إلا أن محددات التكاليف تقف في معظم الأحيان في وجه تلك الدوافع، مما يجعل إدارة الشركة تختار ما يمكنها من زيادة رأس المال بأقل تكاليف ممكنة.

العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

تلعب القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية دوراً مهماً وفاعلاً في مجال الإفصاح على النّطاق المحلّي، و كذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية تعدّ عاملاً يضاف للعامل السابق.[43]

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح يمكن إجمالها على الشكل الآتي:

---

[36] GEAY, R., KOUHY, R. ,LAVERS, S.,*Constructing a research database of social and environmental reporting by UK companies*, Accounting, Auditing and Accountability Journal ,1995, Vol 8 No 2, pg.88.

[37] FEFFER, J. , SALANCIK, G. *The External Control of Organizations: A Resource Dependence Perspective*, Harper and Row, New York,1978,pg.122.

[38] PATTEN, D. ,*Media exposure, public policy pressure, and environmental disclosure: an examination of the tri data availability,* Accounting Forum, 2002,26(2): 152-171.

[39] FELTHAM, G. , XIE, J. ,Voluntary *financial disclosure in an entry game with continua of types,* Contemporary Accounting Research, 1992,9(1): 46-80.

[40] DARROUGH, M. ,*Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand*, The Accounting Review, 1993,8(3):534-561.

[41] DARROUGH, M. , STOUGHTON, N. ,*Financial Disclosure Policy in an Entry Game*, Journal of Accounting and Economics, 1990,12: 219-243.

[42] Verrecchia, R. ,Discretionary disclosure, *Journal of Accounting and Economics*, 1983, 5: 179-194.

[43] شيرزا، *محمد قاسم. دور القوائم المالية المرحلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي*، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، 2004، 17.

1. العوامل التي لها علاقة بالبيئة: إذا كانت العوامل البيئية تلعب دوراً مهماً في تطوير المفاهيم والممارسات المحاسبية، وإذا كانت هذه العوامل تختلف بين الدول، فمن المتوقع أنّ المفاهيم والممارسات المحاسبية المطبقة في دول مختلفة ستكون مختلفة أيضاً.[44]

إن العوامل البيئية بما في ذلك النظم القانونية، ومصادر التمويل الخارجي، وأنظمة الضرائب، والتمثيل من قبل هيئات المحاسبة المهنية، والتضخم، والأحداث الاقتصادية والسياسية تستخدم للمساعدة في تفسير الاختلافات في الممارسات المحاسبية الدولية.[45]والثقافة تعد عاملاً بيئياً آخر يؤثر على الممارسات المحاسبية الدولية والتقرير المالي، فالقيم الثقافية المشتركة داخل البلد تقود إلى قيم محاسبية مشتركة تؤثر بدورها على الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول.[46]

2. العوامل التي لها علاقة بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصةً من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه المعلومات، علاوةً على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها، وعرضها في القوائم المالية.[47]

3. العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية:

أ. حجم الوحدة الاقتصادية: يعد حجم الوحدة الاقتصادية عاملاً هاماً لتفسير الاختلاف في درجة الإفصاح في القوائم المالية،[48] ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياساً بالمشروعات الصغيرة.[49]

ب. عدد المساهمين: وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس إن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.[50]

ج. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: ولهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، وبذلك تكون الشركات تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في القوائم المالية.[51]

د. مفتش الحسابات: حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس، والقواعد والمبادئ، والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة.[52]

---

[44] FRANK, W.G., *An Empirical Analysis of International Accounting Principles*, Journal of Accounting Research,Vol.17, Autumn 1979,pg.593.

[45] NOBES, C , PARKER, R., *Comparative International Accounting*, Eighth edition, Prentice-Hall, Essex, 2004, pp. 17-31.

[46] DOUPNIK, T. S., TSAKUMIS, G. T. , *A Critical Review of the Tests of Gray's Theory of Cultural Relevance and Suggestions for Future Research*, Journal of Accounting Literature, 2004,Vol. 23: 1-30.

[47] علام، عبد المعتصم الغريب. *دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990، 811.

[48] COOKE, T. E. , *An Empirical Study of Financial Disclosure by Swedish Companies*, Garland Publishing ,INC., New York. 1989, 29.

[49] علام، عبد المعتصم الغريب. المرجع السابق نفسه، 811.

[50] تركي، محمود إبراهيم. *تحليل التقارير المالية* ، مجلة جامعة سعود، الرياض، 43،1993.

[51] علام، عبد المعتصم الغريب. المرجع السابق نفسه ، 811.

[52] تركي، محمود إبراهيم. مرجع سبق ذكره، 43.

وبالتالي فإن أداء المدقق الخارجي لعمله يجب أن يلبي ثلاثة محاور رئيسة تتمثل باكتشاف الغشّ والتقرير عنه، والتقرير عن قدرة المنشأة على الاستمرار، واكتشاف التصرفات غير الأخلاقية والتقرير عنها.[53]

هـ. العوامل الأخرى: ومن أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة.[54]

بناءً على ما سبق تخلص الباحثة إلى أن مجال الإفصاح سيبقى قيد التطور مادامت هناك احتمالات في اختلاف حجم قاعدة المستخدمين للقوائم المالية للشركات في ظل الأنظمة الاقتصادية المتباينة، فعدد المستخدمين ومطالبهم تتزايد وتتعدد مع كل تطور اقتصادي يطرأ، وبشكل يصعب معه تحديدها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله في القوائم المالية، كما أنه على العكس من تكاليف الإفصاح، فإن منافع الإفصاح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل قياسها.

النتائج والمناقشة:

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمجموعة المتحدة في التقرير والبيانات المالية للسنة المنتهية في 12/31/ 2009:

تطورت صناعة الإعلانات السورية بشكلٍ كبير بعد أن قامت المؤسسة العربية للإعلان بالعديد من الخطوات بهدف توسيع آفاق تلك الصناعة والارتقاء بها. هذا وقد فتحت الحكومة الباب لوسائل الإعلام الخاصة للعمل بموجب قوانين جديدة، الأمر الذي سمح للعديد من الشركات الوافدة بمواكبة التطورات التقنية في مجال صناعة الإعلان بالشكل الذي يساهم في الارتقاء بتلك الصناعة.[55]

تعدّ المجموعة المتحدة للإعلان والنشر والإعلان والتسويق إحدى الشركات الرائدة في المجال الإعلامي، حيث بدأت عملها كشركة محدودة المسؤولية، ثم تحولت إلى شركة مساهمة مغفلة بتاريخ 3-10-2004، تم الترخيص للشركة للقيام بجميع أعمال الدعاية والإعلان والطباعة، حيث تمتلك الشركة العديد من النشاطات والتراخيص مثل مجلة ليالينا، مجلة غالا، مجلة توب غير، مجلة واتس أون، نشاط اللوحات الطرقية، سيرياكول، جريدة بلدنا، الصفحات الصفراء، والدليل السياحي، بالإضافة إلى مطبعة الجرائد.[56]

تطبقّ الشّركة تعليمات الإفصاح، وتعليمات هيئة الاوراق والأسواق المالية السورية التي عرفت الإفصاح بأنه " الكشف عن المعلومات التي تهمّ المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية، وتقارير مفتشي الحسابات، والتي تؤثر في

---

[53] **جمعة، أحمد حلمي. *تقرير المدقق دليل على بطء الاستجابة الدولية لطلبات المجتمع المالي*، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، المجلد1، العدد 1، عمان، الأردن، 2001، 7.**

[54] **تركي، محمود إبراهيم. مرجع سبق ذكره، 43.**

[55] ***Syrian Private Media*.5-3-2009.13-9-2010 <www.isn.ethz.ch/isn/current-affairs/security-watch/detail/?oct591=&lng=en&id=97255>.**

[56] **التقرير والبيانات المالية لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق المساهمة المغفلة عن السنة المنتهية بتاريخ 31-12-2009 مدققة من المحاسب القانوني لطفي السلامات. 8، 13-9-2010.**

<http://www.scfms.sy/forms/www/disclosure_doclist.php?Id=33&name=UG&en_name=المجموعة%20المتحدة%20للنشر%20والإعلان%20والتسويق>

سعر الورقة المالية. ويجب ان يكون الكشف عاماً وللجمهور، وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة، أو بصورة فورية عند الحاجة.[57]

وقد نصّت المادة (17) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الاوراق والأسواق المالية السورية والمعنونة " الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية" على ما يأتي:

يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والتي يجب أن تتضمن البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة، والتي تشتمل على ما يأتي: الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر" قائمة الدخل"، قائمة التدفق النقدي، بيان التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات حول البيانات المالية.[58]

كما نصّت المادة (9) على ضرورة أن ترفق النتائج النهائية للسنة المالية بإيضاحات مستقلة للإفصاح عن تنظيم وإدارة الشركة، بما في ذلك بيان مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة للشركات. كما يتعين أن تتضمن إيضاحاً مستقلاً للإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. كما يتعين ان تتضمن الإيضاحات المستقلة إيضاحاً مستقلاً للإفصاح حول حجم الأموال المستحقة للمساهمين.[59]

فيما نصت المادة (10) من النظام، والمتعلقة بنشر النتائج النهائية للسنة المالية على مايلي:

1. يتعين على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها، على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتش الحسابات، وذلك خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية.

2. يتم نشر البيانات السنوية في صحيفتين يوميتين على الأقل، كما يتعين على الشركة المصدرة وضع تقريرها السنوي والحسابات والقوائم المالية والتعليمات التوضيحية والتحليلات المرتبطة على موقع الشركة في شبكة الانترنت إن وجد.

3. يتعين على الشركة المصدرة أن تعلن أنَّ بياناتها المالية، وتلك المتعلقة بالشركات التابعة لها متاحة بالكامل لكل مساهم بناءً على طلبه، وأن تحدّد العنوان الذي ترسل طلبات المساهمين إليه لهذا الغرض.[60]

بالنسبة لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، فقد جاء التقرير والبيانات المالية عن السّنة المنتهية في 2009/12/31 في 23 صفحة، بدأت بعد المحتويات بشهادة المحاسب القانوني متضمناً مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات، ومسؤولية مدقق الحسابات، بالإضافة إلى الرأي والفقرات الإيضاحية، تلاه كل من المركز المالي، بيان الدخل، البيان الضريبي، بيان التدفقات النقدية، بيان التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تتضمن بدورها: الوضع القانوني والنشاط الأساسي، ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية يشير إلى ايضاحات حول: أسس الإعداد، التي تقر بإعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير التقرير المالي الدولية IFRS، وترجمة العملات الأجنبية، الممتلكات والمنشآت والمعدات، الموجودات غير الملموسة، الانخفاض في قيمة الموجودات غير

---

[57] التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية الرقم 3946 تاريخ 28-8-2006. 13-9-2010.
<www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11>

[58] نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الرقم 3943 تاريخ 28-8-2006، 4. 13-9-2010.
<www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8>

[59] المرجع السابق نفسه،5.

[60] المرجع السابق نفسه،9.

المالية، المخزون، المدينون التجاريون والحسابات المدينة الأخرى، النقد وما في حكمه، الذمم التجارية والحسابات الدائنة الاخرى، المخصصات، الاعتراف بالإيرادات، توزيعات الأرباح، الموجودات المالية. هذا بالإضافة إلى استعراض لمزايا الموظفين، وارقام المقارنة لبعض البنود الواردة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لعامي 2008،2009. فيما يلي ستعرض الباحثة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، بالإضافة الى الإيضاحات رقم 8،21،22،23 كنموذج للتقرير والبيانات المالية لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق المساهمة المغفلة كما في 2009/12/31:

قائمة المركز المالي لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق المساهمة المغفلة
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩

البيان	إيضاح	٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ بالليرة السورية	٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بالليرة السورية
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
عقارات وآلات وآليات ومعدات	1	757,831,479.00	731,042,580.00
مشاريع تحت التنفيذ	2	51,579,188.00	80,543,726.00
موجودات غير ملموسة	3	1,575,000.00	2,475,000.00
إستثمارات متاحة للبيع	4	51,619,664.00	37,500,000.00
		862,605,331.00	851,561,306.00
موجودات متداولة			
مخزون	5	32,415,661.00	55,513,150.00
مدينون تجاريون و حسابات مدينة أخرى	6	303,290,832.00	239,976,326.00
النقد وما في حكمه	7	10,690,578.00	29,117,749.00
		346,397,071.00	324,607,225.00
مجموع الموجودات		**1,209,002,402.00**	**1,176,168,531.00**
حقوق الملكية و المطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	8	300,000,000.00	300,000,000.00
احتياطي قانوني	9	30,024,396.00	21,217,671.00
أرباح الفترة		79,260,520.00	0.00
الأرباح المحتجزة		95,534,599.00	95,534,599.00
مجموع حقوق الملكية		504,819,515.00	416,752,270.00
مطلوبات غير متداولة			
الجزء غير المتداول من الأرصدة الدائنة طويلة الأجل	10	34,063,568.00	56,128,767.00
مطلوبات متداولة			
دائنون تجاريون وحسابات دائنة أخرى	11	368,543,704.00	278,050,948.00
أرصدة دائنة للبنوك	12	22,411,594.00	14,288,931.00
رصيد أطراف ذات علاقة	13	213,275,840.00	279,323,068.00
الجزء المتداول من الإيجار التمويلي	14	0.00	41,228,073.00
الجزء المتداول من الأرصدة الدائنة طويلة الأجل	10	50,813,879.00	78,839,260.00
أرباح مستحقة غير موزعة		53,238.00	361,760.00
ضريبة أرباح مستحقة		15,021,064.00	11,195,454.00
		670,119,319.00	703,287,494.00
مجموع المطلوبات		704,182,887.00	759,416,261.00
مجموع حقوق الملكية و المطلوبات		**1,209,002,402.00**	**1,176,168,531.00**

مصطفى راجح
(المراقب المالي)

مجد سليمان
(رئيس مجلس الإدارة)

* إن الإيضاحات من ١ إلى ٢٣ تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

Page 3

(1) قائمة المركز المالي

قائمة الدخل لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق المساهمة المغفلة
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩

	الإيضاح	٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ بالليرات السورية	٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بالليرات السورية
صافي المبيعات	15	918,826,545	663,393,287
تكلفة المبيعات	16	(441,712,798)	(305,794,469)
مجمل الربح		477,113,747	357,598,818
مصاريف بيع و توزيع	17	(67,560,920)	(56,292,228)
مصاريف إدارية و عمومية	18	(322,015,388)	(249,042,806)
إيرادات أخرى	19	26,613,055	60,069,550
مصاريف اخرى	20	(7,760,382)	(34,446,894)
الربح التشغيلي		106,390,112	77,886,440
تكاليف التمويل	21	(3,301,803)	(13,874,888)
الربح قبل الضريبة		**103,088,309**	**64,011,552**
مصروف ضريبة الدخل	22	15,021,064	11,195,454
صافي أرباح الفترة		88,067,245	52,816,098
نصيب السهم من الأرباح	23	**29.36**	**17.61**

(2) قائمة الدخل

إيضاحات حول البيانات المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ :

٨- رأس المال

سجلت المجموعة المتحدة برأسمال قدره ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مايعادل ٣٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد سدد منه ٥,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية نقدا "والباقي على شكل مساهمات عينية (على شكل أصول ثابتة) تم تقييم المساهمات العينية في رأس المال من قبل خبير عقارات محلّف مختص بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤ وبالاعتماد على القيمة السوقية للأصول الثابتة والعمر الافتراضي المقدر لها.

قررت الهيئة العامة للشركة في إجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ زيادة رأسمال الشركة بواقع ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مايعادل ٢,٧٠٠,٠٠٠ سهم ، وقد تمت الموافقة على زيادة رأسمال الشركة من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ ، ووفقاً لذلك أصبح رأس مال الشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ مبلغ ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية ليصبح عدد الأسهم الإجمالي ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ل.س للسهم ، هذه الزيادة سددت من خلال مساهمات عينية أصول ثابتة (عقارات).

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسماؤهم :

- السيد مجد بهجت سليمان رئيس مجلس الإدارة .
- السيدة زينة منذر خير نائب رئيس مجلس الإدارة .
- السيد محمد بشار كيوان عضو .

علما" ان كل من السادة المذكورين يستحوذ على نسبة من أسهم الشركة على النحو التالي :

	عدد الأسهم	نسبة من إجمالي أسهم الشركة
السيد مجد سليمان	٣٣١,٥٥٠	% ١١.٠٥
السيد محمد بشار كيوان	١,٣٦٥,٠٠٠	% ٤٥,٥٠
السيدة زينة خير	١٣٥,٠٠٠	% ٤.٥٠

وباقي الأسهم موزعة على مساهمين عددهم ٣١٥ مساهم وتشكل نسبة ٣٨,٩٥ % .

٢١- تكاليف التمويل :

2009	2008	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,301,803	3,039,859	فوائد مدينة
0	10,835,029	فوائد عقد الإيجار التمويلي
3,301,803	13,874,888	

٢٢- الضرائب:

تتقدم الشركة ببيانها الضريبي بالمواعيد المحددة وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية.
يتم حساب مصروف الضرائب بما يتوافق مع القوانين السورية بحسب نتائج الشركة المالية .لم يتم إجراء الفحص الضريبي للشركة من قبل وزارة المالية منذ تاريخ التأسيس في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٤ لذلك فإن الشركة لم تحصل على التسوية النهائية للضريبة عن السنوات السابقة.
ضريبة الرواتب والأجور يتم اقتطاعها من الموظفين ويتم التصريح عنها وتوريدها للجهات المختصة وفقاً للقوانين في الجمهورية العربية السورية.

٢٣- نصيب السهم

تم إحتساب نصيب السهم من الأرباح بالاعتماد على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة كما في ٣١ كانون الاول:

نصيب السهم

2009	2008	
79,260,520	52,816,098	صافي ربح العام
3,000,000	3,000,000	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
26.42	17.61	نصيب السهم

(3) ايضاحات حول البيانات المالية[61]

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إن شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق تطبق تعليمات الإفصاح المطلوبة من قبل هيئة الأوراق المالية. إذ إنّ تسجيل الشركة في الهيئة فرض عليها حدوداً معينة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وهو ما يجعل التزامها بمتطلبات الهيئة أحد العوامل المحددة والمؤثرة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركة المجموعة المتحدة.

2. لم تقدّم الشركة في إيضاحها المتعلق بالضرائب دليلاً واضحاً حول قيامها باقتطاع ضريبة الرواتب والأجور من الموظفين وفقاً للقوانين المعمول بها في الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي من شأنه إثارة التساؤل حول دقة المعلومات المتعلقة بمصاريف الشركة.

3. هناك تباين غير مفسر في تحديد نصيب السهم من الأرباح بين قائمة الدخل والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة، إذ احتسب نصيب السهم باعتبار أن صافي أرباح 2009/12/31 هو 88076245 ل.س ليكون

[61] إن مصدر التقرير المالي لشركة المجموعة المتحدة هو موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية على شبكة الانترنت، حيث أشارت الهيئة في المادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الاوراق والأسواق المالية السورية وفي الفقرة (ب) منها: ضرورة ان يتضمن تقرير مجلس الإدارة الذي يعد أحد بنود التقرير المالي السنوي الواجب تقديمه للهيئة، والذي يتضمن بيانات بأسماء كبار مالكي الاسهم المصدرة من قبل الشركة، وعدد الاسهم المملوكة لكل منهم، الامر الذي اقتضى الإيضاح.

نصيب السهم بالاعتماد على المتوسط المرجح لعدد الأسهم هو 29.36ل.س، وربط ذلك بالإيضاح رقم 23 في الإيضاحات المرفقة والتي كان نصيب السهم فيها 26.42ل.س باعتبار ان صافي ربح عام ال 2009 هو 79260520 ل.س.

4. إنّ وجود 315 مساهماً، إلى جانب أعضاء مجلس الإدارة، يعد أيضاً أحد العوامل الأساسية المؤثرة في عملية الإفصاح، والتي تدفع بدورها الشركة إلى الالتزام بمتطلبات هيئة الاوراق المالية فيما يتعلق بعملية الإفصاح.

5. إنّ التزام الشركة بمتطلبات الهيئة فيما يتعلق بعملية الإفصاح، وبموجب شهادة مفتش الحسابات يدلّ على التزامها نموذجاً محدداً للإفصاح يستند إلى نظرية الوكالة التي تنطلق من محدودية قدرة الموكّل في الحصول على المعلومات المحاسبية التي يحتاجها مقارنة بالوكيل بموجب عقد الوكالة.

التوصيات:

1. نظراً لعدم وجود إطار نظري يعد معياراً يحكم توسيع قاعدة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبقاء العملية مرهونة بمجموعة من العوامل المؤثرة، يتوجب على الشركة إيجاد حالة من التوازن بين متطلبات الحصول على مصادر التمويل، وتحقيق ذلك بأقل تكلفة ممكنة.

2. نظراً لتأثير المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية السنوية على قرار المساهمين، ونظراً لان الشريحة الأكبر منهم لازالت غير قادرة على تفسير الكثير من المعلومات المنشورة ، وما يشكله ذلك من قيد على زيادة رأسمال الشركات وبالتالي التأثير في توسعها مستقبلاً، يجب على الشركة ألا تكتفي بالإفصاح عن المعايير المعتمدة في إعداد تقريرها، فالإسهاب عبر الإيضاحات سيكون ذا أثرٍ إيجابيّ في استقطاب المزيد من الاستثمارات بما يسمح بالتغاضي عن التكلفة في هذه المرحلة.

3. دعوة الشركة، والشركات المساهمة الأخرى عبر هيئة الاوراق المالية، والهيئات المهنية المتخصصة، إلى إقامة ندوات وورشات عمل متخصصة من شأنها تعريف الجمهور العام بالأسواق المالية وآلية عملها، وبمفاهيم التقرير المالي، ومعايير إعداد التقرير المالي والعوامل المؤثرة في ذلك.

المراجع:

1. أبو زيد، محمد المبروك. *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية*. مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر،2005، 590.
2. الحيالي، وليد ناجي. *النظرية المحاسبية*. من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 440.
3. النعيمي، سنان سالم قاسم . *تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة*. بحث مقدم لشهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد،العراق، 2004، 20.
4. تركي، محمود إبراهيم. *تحليل التقارير المالية*. مجلة جامعة سعود، الرياض، 1993، 215.
5. جمعة، أحمد حلمي. *تقرير المدقق دليل على بطء الاستجابة الدولية لطلبات المجتمع المالي*. مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، عمان، الأردن، المجلد1، العدد 1، 2001، 19: 236.

6. حمد ، محمد نجيب. *دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005 لغرض زيادة فاعلية مصداقية ممولي الضرائب*. كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر،2007، 30.

7. سجيني، طلال. *قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية*. المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، 1998، 22- 246.

8. سعيد، أمجد صابر.*الكشوفات المالية للشركات المساهمة ومتطلبات العرض والإفصاح في ظل قانون الشركات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 و5*. مجلة كلية الرافدين، العراق، عدد غير معلوم، 1999، 18- 310.

9. شيرزا، محمد قاسم. *دور القوائم المالية المرحلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي*. بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، العراق، 2004، 28.

10. عبيد، ابراهيم السيد. *دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، العدد 70، 2008، 25- 322.

11. علام، عبد المعتصم الغريب. *دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية*. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990.

12. لايقة، رولا. *الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 28،العدد 2، 2006، 22- 276.

13. مارق، سعد. *قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد173،2008، 25- 279.

14. مطر، محمد عطيه، الحيالي، وليد ناجي، الراوي، حكمت. *نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات*. ط1، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، 465.

15. مطر، محمد. *المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح و التحليل*. دار حنين، عمان، الأردن، 1993، 356.

16. AICPA. A *Study Group on the Objectives of Financial Statement*. *AICPA, N.Y*, Oct, 1973, 33.

17. American Accounting Association. *A Statement of Basic Accounting Theory*. *A.A.A Evanston, ILL*, 1966, 45.

18. BEDFORD, Norton M. *Extensions of Accounting Disclosure.* Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs, N.J, 1973, 167.

19. BRICKER, Robert.; CHANDAR, Nadini. *On Applying Agency Theory in Historical Accounting Research*. Business and Economic Histor , Volume Twenty-seven, no. 2, Winter, 1998, 532.

20. CARL, T. Devine. *Some Conceptual Problems in Accounting Measurement.* Research in Accounting Measurement Edited by R. Jaedicke and Y. Ijiri, A.A.A. Evanston, Fall,1961, 332.

21. COOKE, T. E. *An Empirical Study of Financial Disclosure by Swedish Companies*. Garland Publishing ,INC., New York,1989, 34.

22. DARROUGH, M. *Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand.* The Accounting Review, 1993, 24: 243.

23. DARROUGH, M. STOUGHTON, N. *Financial Disclosure Policy in an Entry Game.* Journal of Accounting and Economics, 1990, 27: 585.
24. DOUPNIK, T. S.; TASKUMIS, G. T. *A Critical Review of the Tests of Gray's Theory of Cultural Relevance and Suggestions for Future Research*. Journal of Accounting Literature, Vol. 23,2004, 30.
25. DURKEE, D.; GROFF, J.; BOATSMAN, J. *The Effect of Costly versus Costless Pension Disclosure on Common share Prices: The case of SFAS,36*. Journal of Accounting Literature , 1998, 18: 215.
26. FANK, W.G. *An Empirical Analysis of International Accounting Principles*. Journal of Accounting Research,Vol.17, Autumn, 1979,611.
27. FEFFER, J.; SALANCIK, G. *The External Control of Organizations: A Resource Dependence Perspective*. Harper and Row, New York,1978, 215.
28. FELTHMAN, G.; XIE, J. *Voluntary financial disclosure in an entry game with continua of types*. Contemporary Accounting Research, 1992, 34:170.
29. FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*. Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs, 1986, 304.
30. GRAY, R. ; KOUHY, R. ; LAVERS, S. *Constructing a research database of social and environmental reporting by UK companies*. Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 8 No. 2 ,1995, 17:199.
31. LEVENTIS, S. Weetman. *Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in an European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange*. paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000, 77.
32. MIRZA, Abbas Ali.; HOLT, Graham G. ; ORIL, Magnos. *International Financial Reporting Standards Workbook & Guide*. Jhon Wiley &Sons, inc, New Jersy,2006, 212.
33. MOONITZ, Maurice. *The Basis Postulates of Accounting*. Accounting Research Study,AICPA, New York, No.1,1961, 215.
34. NOBES, C.; PARKER, R. *Comparative International Accounting*, Eighth edition. Prentice-Hall, Essex, 2004, 14:112.
35. PATTEN, D. *Media exposure, public policy pressure, and environmental disclosure: an examination of the tri data availability*. Accounting Forum, 2002, 19:189.
36. POPA, Adina.; BLIDISEL, Radica. ; BODGAN, Victoria. *Transparency and Disclosure Between Theory & Practice, a Case Study of Romania*. Published by Budapest Tech Keleti Karoly Faculty of Economy, Hungry, 2009, 15.
37. ROSS, S. *The determination of financial structure: the incentive-signalling approach*. Bell Journal of Economics, 1977, 17:187.
38. SPENCE, Michael. *Job Market Signaling*. Quarterly Journal of Economics **,**1973, 19:400.
39. THOMPSON, Paul.; YEUNG, Matthew C.H. *The determinants of transparency for Singaporean listed companies ,* Research published in university of Nottingham , Malaysia campus magazine, 2003, 24.
40. VERRECCHIA, R. *Discretionary disclosure, Journal of Accounting and Economics*. 1983, 20:208.
41. WALLACE, R.S.O. *Corporate Financial Reporting In Nigeria*. Accounting & Business Research, London, UK, Vol.18,No.72 ,Autumn, 1988, 29: 276.

42. WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L. *Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective*. The Accounting Review,1990, 25:209.
43. WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L. *Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards*, The Accounting Review, Vol. 53, No 1, 1978, 24:208.
44. ZAHAVI, Amotz. *The fallacy of conventional signaling*. Philosophical Transactions: Biological Sciences,1993, 30:351.
45. www.isn.ethz.ch/isn/current-affairs/security-watch/detail/?oct591=&lng=en&id=97255
46. http://www.scfms.sy/forms/www/disclosure_doclist.php?Id=33&name=UG&en_name=المجموعة%20المتحدة%20للنشر%20والإعلان%20والتسويق
47. www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11
48. www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8